

خاتمة المستدرك

[41] أخباره كلها مروية عن الامام بلا واسطة، وانه لا تقية في أخباره، ولم يطل الكلام حول هذه الشبهة لعدم وجود ما يدل عليها، وعدم وجود الموافق لصاحبها أصلاً، مع قيام الأدلة القطعية على خلافها. 8 - أكد في مناقشاته بعدم تصريح الاخباريين - حتى من قال منهم بقطعية أخبار الكافي - بأن ما رواه ثقة الاسلام صحيح بالمصطلح الجديد، أي. لا قائل منهم بأن رجال أسانيد الكافي كلهم من عدول الامامية وفي جميع الطبقات. وانه لم يدع أحد منهم ان ما في الكافي مقدم على ما يوجد في غيره في جميع الحالات حتى عند التعارض، بل قد يقدم عليه غيره، إذا اشتمل على مزايا توجب تقديمه. 9 - العدة المجهولة في الكافي، لم يعتن بشأنها كثيراً، مع ان بعضهم قد ردها مطلقاً، لانه - قدس سره - يرى رجال هذه العدد - المعلوم والمجهولة - من مشايخ الاجازة وقد كان رأيه في الفائدة الثالثة في مشايخ الاجازات بأنهم فوق مستوى التوثيق. واخيراً لا بد من الاشارة السريعة إلى ما حققه المصنف - رحمه الله - في هذا. الفائدة بشأن عدة الكافي التي يروى ثقة الاسلام بتوسطها عن سهل ابن زياد، وهل ان محمد بن الحسن المذكور فيها هو الصفار الثقة الجليل كما صرح به جميع من سبق المصنف؟ أو هو شخص آخر. لقد في النوري - قدس سره - أن يكون المراد هو الصفار وذلك لوجوه سبعة، قد لا يخلو بعضها من مناقشة، إلا ان الوجه الرابع منها هو من أقوى الوجوه السبعة على الاطلاق. على ان المصنف لم يكتف بهذا، بل ناقش الاراء التي شخصت الصفار في رجال هذ العدة.
